مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

ERTC The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682-2725

ملاحظات بحثية Research Notes
ريهام محي الدين

عالم السياسة «رونالد إنجلهارت»: ملف خاص
هيئة تحرير المجلة - سهير صفوت - رامي محمد حسين

حروب الجيل الرابع والهويّة الثقافية للشباب المصري: دراسة على عيِّنة من الشباب الجامعى
إنجى محمد رشدى عقل

الحياة الاجتماعية واكتساب القوة - «القاهرة نموذجاً»
سمية على قطب محمد

جرائم قتل الآباء للأبناء: تحليل مضمون لصفحة الحوادث فى بعض الصحف المصرية في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠
أبتهال عادل هارون

الإعلام المُجندر: القوالب النمطية المرتبطة بالرجولية والأنثوية كما تقدمها وسائل الإعلام المصرية
نيرة محمد شوشة - وائل حسن يوسف - منى محمد فؤاد الصواف - راقية جلال الدويك

عرض كتاب Book Review
وليد رشاد زكي

حوار الأجيال مع د.هدى بدران
تحرير: محمد أبو العينين

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الرابع

أكتوبر ٢٠٢١

نظرية التحديث التطورية: لماذا تغيرت دوافع الشعوب (*)

رامي محمد حسين

مدرس مساعد علم الاجتماع كليه الآداب جامعة قناه السويس

ملخص:

تتشكل ثقافة المجتمعات من خلال مدى شعور الناس بالأمن الوجودي، أي شعورهم بأن البقاء على قيد الحياة آمن أو غير آمن، يقدم هذا المقال نسخة منقّحة من نظرية التحديث التطورية التي تزعم أنه في حالة المخاطر الاقتصادية والمادية يتجه الناس للاتحاد ويزيد التضامن فيما بينهم ويصطفون خلف قائد ذي سلطة قوية (رد الفعل السلطوي)، ويلتزم الناس ويتمسكون بثقافتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم، وعلى العكس فإن الظروف الآمنة تؤدي إلى زيادة مساحة التسامح مع الجماعات الأخرى والانفتاح على الأفكار الجديدة وتقبُّل المعايير الاجتماعية الأكثر مساواة، نحلِّل في هذا المقال بعض بيانات المسح العالمي للقيم التي تم جمعها في الفترة بين عام ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤ في أكثر من ١٠٠ دولة تمثل أكثر من٩٠٪ من سكان العالم.

الكلمات المفتاحية: التحديث – التغيرُّ الاجتماعي – الأمن الوجودي – قيم ما بعد الماديّة – قيم التعبير عن الذات.

مدخل:

فكرة البقاء غير الآمن كانت موجودة بكثرة عبر فترات ومراحل تاريخية كثيرة ومع التقدم التاريخي ومع ارتفاع عدد السكان وسعي البشر لتلبية احتياجاتهم من الغذاء انتشر بشكل مرتبط بالحفاظ على البقاء الوجودي الجوع والمرض والقتال والعنف، وفي مثل تلك الظروف غير الآمنة ازداد التضامن القوي للأفراد وزاد امتثالهم للقواعد والمعايير العامة والتفافهم حول سلطة قائد قوي وإطاعته ورفض الغرباء، حيث تمثل هذه البيئة مناخاً ملائماً لزيادة التضامن خاصة إذا كان لدى أفراد القبيلة أو المجموعة ما يكفي من الأراضي التي تدعم نفوذ الجماعة وتدعمها. وهذا يعضِّد فكرة أن الحفاظ على البقاء يمثل اختياراً أساسياً وجوهرياً كأحد متطلبات الأمن الوجودي للأفراد ويفتح الطريق لمزيد من استقلالية الأفراد ومزيد من الانفتاح على الغير وتقبُّل الأفكار الجديدة.

(*) هذا المقال ترجمه عن:

Ronald F. Inglehart, (2017), Evolutionary Modernization Theory: Why People's Motivations are Changing, Changing Societies & Personalities, Vol. 1, No. 2

متاح على الرابط: http://dx.doi.org/10.15826/csp.2017.1.2.010

وفي نفس السياق فإن مفهوم القيادة السلطوية (Adorno, Frenkel-Brunswik, Levinson & Sanford, 1950)، الذي قُدِّم لأول مرة في الكتابات الكلاسيكية «لأدورنو» وغير، الذي يؤكد على أن انصياع الناس للسلطة وعدم تسامحهم مع الآخرين من الجماعات الأخرى (رفض الغرباء) في حالة عدم الأمن، وفي مثل هذه الظروف يلتف الناس حول قيادة قوية ويزيد تمسك الأفراد بمعايير الجماعة والالتزام بها وتزداد قيم التمسك بالجماعة والامتثال لها، وهذا ما يمكن أن يُطلق عليه «**استراتيجية رد الفعل السلطوي**». وهذا يعكس طبيعة الشخصية السلطوية المتشددة التي تدل على التربية القاسية التي تلقاها في الطفولة، فمفهوم الشخصية السلطوية ذو طبيعة جدلية منذ بداية ظهوره (Christie & Jahoda, 1954)، وترتب عليه ظهور أدبيات كثيرة حوله. على مدى السبعة عقود الماضية، أكدت دراسات كثيرة على الامتثال للسلطة والإذعان لها والامتثال لقيم ومعايير الجماعة وربطها برهاب الأجانب «الخوف من الآخرين»، ويبدو أن هذا يعكس طبيعة رد فعل البشر وتخوفهم من انعدام الأمن، وعند مراجعة مجموعة ضخمة من البيانات المستمدة من المسموح واستطلاعات الرأي والبيانات الإحصائية نستنتج أن ثمة متلازمة بين التشدُّد السلطوي/ الاستبداد العنصري والتعصب السياسي والأخلاقي كنتيجة لازمة عن ميل الأفراد والاستعداد الفطري لديهم نحو اللاتسامح مع أي تغييرات أو مستويات من التهديد الجمعي (Stenner, 2005)، يقترح البحث الراهن التأكيد على قضية أساسية وهي أن درجة التسلُّط أو الاستبداد التي ينصاع الناس لها يتم وجودها وفقاً لمستويات الأمن الوجودي لديهم من عدمه.

في بدايات القرن العشرين ومع توفُّر شبكة أمان اقتصادية زادت معدلات التحضُّر والتصنيع وتمكنت الطبقة العاملة من القدرة على التعبئة والحشد للنقابات العمالية، وتم انتخاب الأحزاب السياسية ذات التوجُّه اليساري التي نفّذت سياسة إعادة توزيع الدخول مما زاد من معدلات الأمان. وقد تعزَّر ذلك خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تلك المجتمعات مستوياتٍ غير مسبوقة من الأمن الوجودي، وزاد النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة، عندها زاد الأمان لدى الأفراد ولم يعودوا يهتمون بفكرة الحرب. ونشأ جيل ما بعد الحرب على فكرة أن الأمان الوجودي أو البقاء يعتبر أمراً بديهياً ومسلماً به وتعزَّزت فكرة الشعور البديهي بالأمن، ظهر تحولٌ غير مسبوق في القيم بين الأجيال، فبدلاً من التركيز على الأولوية القصوى للأمان المادي والاقتصادي زاد التركيز على قيم التعبير عن الذات وحرية الاختيار وحماية البيئة والمساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين. وقد أدى هذا بدوره إلى تغيُّرات مجتمعية كبيرة مثل موجة التحوُّل الديمقراطي عام ١٩٩٠، وبدأ الاعتراف بشرعية زواج المثليين.

«نظرية التحديث الكلاسيكية ونظرية التحديث التطوُّرية»

نظرية التحديث لها تاريخ طويل. إن الفكرة الجدلية التي قال بها «كارل ماركس» القائلة بأن

التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تغيرُّات سياسية واجتماعية تثير الفكر، لأنه لا يحاول فقط فهم ما جرى في الماضي بل يحاول أيضاً التنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

حتى الآن فشلت الجهود التي بُذلت للتنبؤ بالسلوك البشري بل وحتى التنبؤات الرئيسية التي افترضها ماركس كانت خاطئة. فلم يصبح العمال الصناعيون أغلبية ساحقة من القوى العاملة. ولم تقُم الطبقة العاملة بالثورة كما قال ماركس، ولم يؤدِ إلغاء الملكية الخاصة إلى وضع حدٍ للاستغلال والنزاع والصراع، بل أدى ذلك لظهور حزب النخبة الشيوعي كطبقة حاكمة جديدة. فالسلوك البشري معقد للغاية ويتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل مما يجعل مسألة التنبؤ الدقيق والحتمي لأي سلوك غير واقعية.

السمة البارزة في عصر التحديث أن طبيعة الحياة الاجتماعية أكثر أماناً. ومن ثم اختفت المجاعة وزاد متوسط العمر المتوقع للأفراد، وفي ظل هذا الأمان والتقدُّم والمستويات العليا من التطور حدثت تغيرُّات في دوافع الشعوب، ترتب على هذا تحول في استراتيجيات الحياة لدى الأفراد استنادًا لما لديهم من تصوُّرات أن البقاء الوجودي أصبح أكثر أماناً، وزادت تطلُّعات البشرية حول قضايا جديدة. فالشعور بأن البقاء على قيد الحياة غير آمن – كما أسلفنا – يؤدي إلى زيادة التضامن داخل الجماعة والاصطفاف حول قيادة وسلطة قوية، فمنذ أن عاشت البشرية على شفا الجماعة لفترات طويلة ظهر «رد الفعل السلطوي» الذي يلتف فيه الناس حول قيادة، ويزداد التضامن ويرفضون الغرباء ويزيد الامتثال الصارم لقيم ومعايير الجماعة. وعلى العكس من ذلك تتيح المستويات العالية من الأمان للأفراد من مساحة الاختيار الفردي الحر والمزيد من الانفتاح على الغير وتقبُّل الأفكار الجديدة.

يُشكِّل التطور أولوية قصوى لدى كل الكائنات الحية، ومن أجل الحفاظ على البقاء تسعى الكائنات الحية للتطوُّر وتوليه أهمية قصوى من أجل الحفاظ على بقائها، والكائنات الحية التي لم تفعل ذلك انقرضت، فالغالبية العظمى من الأنواع التي كانت موجودة انقرضت لأنها لم تسع للتطوُّر. وهكذا الشعوب أيضاً التي لم تسع إلى تطوير نفسها تواجه نفس المصير، عندما يكون هناك ندرة يسعى البشر في الأساس في طلب البقاء على قيد الحياة فلا يمكن للإنسان أن يعيش بدون أكسجين لدقيقة واحدة، ولكن من الممكن أن يعيش بدون ماء لعدة أيام، ولكن عندما تزداد الندرة يحدث الصراع والقتال ويكافح الناس بشدة من أجل الحصول عليه. وفي المقابل عندما تتوافر إمدادات الهواء والماء بشكل أساسي ومسلَّم به فإن البشر يعطون الأولوية لأهداف أخرى، وهكذا وعلى مدار التاريخ ظهرت أوقات كثيرة ندُر فيها الطعام كان سعي البشر لتأمين احتياجهم الكافي من الماء والغذاء، مما يعكس الاتجاه البيولوجي الحيوي لدى البشر لتأمين ذواتهم بالغذاء والطعام الكافي.

هناك فرق كبيرة جداً بين أن ينشأ الفرد معتقداً أن بقاءه غير آمن، وبين أن ينشأ وهو لديه شعور بأن بقاءه أمر مسلَّم به. فعلى مدار فترات تاريخية كان بقاء الإنسان محفوفاً بالمخاطر، وكان الحفاظ

على البقاء هو أحد استراتيجيات حياته، ويشمل كل جوانب حياته التفكير في تلك الاستراتيجية. ولكن في العقود الأخيرة زاد اعتقاد البشر بأن بقاءهم وأمنهم شيء بديهي وأنهم لن يموتوا من الجوع، وتكرّس لدى الناس فرضية أن البقاء على قيد الحياة أمرا مفروغا منه (بديهي/ أساسي) ففي تلك المجتمعات الآمنة تحدث تغيُّرات كبيرة في الوظائف ودوافع الناس والدين والسياسة والسلوك الجنسي وكيفية تربية الأطفال وتغيرُّ منطلقات تنشئة الأطفال.

التغيرُّ الاجتماعي ليس حتمياً لكن بعض مسارات التغيرُّ أكثر احتمالية من الأخرى. فعلى المدى الطويل وبمجرد بدء التنمية الاقتصادية من المحتمل أن تحدث تغييرات معيّنة، التصنيع على سبيل المثال يجلب التحضُّر والتخصُّص المهني ومستويات متقدمة في نظام التعليم الرسمي، الأمر الذي ينعكس بشكل أبعد من ذلك على زيادة الرخاء والرفاهية، ومن ثم تغذية أفضل ورعاية صحية أفضل مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع وكذلك فإن التغيُّرات تنعكس على طبيعة العمل وتحسين وسائل تحديد النسل مما يجعل مزيدا من النساء يفكرن في شغل وظائف ويتعاظم دورهن الوظيفي خارج المنزل. هذا إلى جانب التغيُّرات الثقافية المتصلة، يترتب على ذلك زيادة التفكير في المساواة النوعية بين الجنسين.

وطبيعة الإرث الثقافي لأي مجتمع أنه يقاوم تلك التغييرات، لأن التغيرُّ الاجتماعي والثقافي يعتمد بشكل دائم على مسار الإرث الثقافي.

ورغم أن منظِّري نظرية التحديث الكلاسيكية بداية من «**كارل ماركس**» وحتى «**ماكس فيبر**» اعتقدوا أن الولاءات الدينية والعرقية والقومية ستنتهي، إلا أن الدين لازال يشكل قوة رئيسية. فلقد سمحت المجتمعات البروتستانتينية للنساء بحرية التصويت والانتخاب قبل عقود من المجتمعات الكاثوليكية، وعملت اليابان على دمج النساء في القوى العاملة ولكن بشكل أقل سرعة من المجتمعات المتقدمة الأخرى. هذه التغيُّرات وغيرها من التغيُّرات تُزيد احتمالية حدوثها مع الدخول في التحديث والتقدم. حتى اليابان بدأت تتجه للمساواة بين الجنسين مما يعكس التوازن بين القوى الدافعة للتحديث والتمسك الدائم بالتقاليد والثوابت.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى النمو الاقتصادي وبشكل غير مسبوق إلى ظهور دولة الرفاهية مما ترتب على ذلك تغيُّرات ثقافية كبيرة، وبدأ الناس ولأول مرة يشعرون بأن البقاء على قيد الحياة أو الأمان أمر بديهي ومسلم به ، وبدأ هذا الجيل - وفي ظل تلك الظروف - إعطاء الأولوية لأهداف أخرى مثل حرية التعبير والاهتمام بالقضايا الخاصة بالبيئة.

انعكس هذا حتى في الدول ذات النمو السريع مثل (الصين والهند)، فبدأ الناس يفكرون في أن البقاء على قيد الحياة أو الأمن أمر مسلّم به، حيث بدأ التحول من القيمة المادية (التي تهتم أو تعطي الأولوية القصوى للأمن الاقتصادي والمادي)، إلى قيمة ما بعد المادية (التي تؤكد على حرية التعبير

والاختيار)، إلا أن ذلك يمثل عنصراً واحداً

في إطار تحوُّل واسع النطاق، حيث لا تزال هذه التحولات أو التغيُّرات تأخذ نطاقًا أوسع في التعبير عن الذات (Inglehart & Weltzel, 2005, chapter 2) حيث التحول في السياسة والدين ومزيد من المساواة بين الجنسين وزيادة الانفتاح على الثقافات الأخرى وزيادة الاهتمام بالديمقراطية (Inglehart et al., 2000–2004–2005) ووضع سياسات لحماية البيئة. ومن ثم الانفتاح على المعايير والقيم الخارجية على عكس المجتمعات القديمة، حيث هنا يتم إفساح المجال بقدر أكبر للاستقلال الذاتي وحرية التعبير الذي يؤدي إلى نجاح مجتمعات المعرفة.

الأدلة المتزايدة على أهمية الأمن الوجودي

يعمل علماء الأنثروبولوجيا وعلماء النفس وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع وعلماء البيولوجيا التطوُّرية والمؤرخون بشكل كبير على تطوير مداخل نظرية أو نظريات متشابهة لفهم طبيعة التغيرُّ الثقافي والمؤسسي في بنية تلك المؤسسات. فهم جميعاً يؤكدون على الأهمية التي يمثلها الأمن وأن المجتمع يواجه تهديدات في البقاء مثل الجوع والحرب والمرض ويواجه تغيُّرات في قواعده الثقافية والمؤسسية.

وهكذا، فإن «إنجلهارت ونوريس ويلزل وباركر وإبرامسون» وعلماء السياسة الآخرين وعلماء الاجتماع يجادلون بأن النظرة الثقافية القديمة التي هيمنت على المجتمع الغربي تغيّرت وحلت مكانها تدريجياً النظرة الجديدة للعالم (Inglehart, 1971–1977–1990–1997; Inglehart & Abramson, 1995; Inglehart & Baker, 2000; Inglehart & Norris, 2004; Norris & Inglehart, 2004; Inglehart & Weltzel, 2005).. هذا التغيرُّ الثقافي في النظرة نابع من الشعور بأن البقاء على قيد الحياة أمر محفوف بالمخاطر وبين اعتبار البقاء على قيد الحياة أمراً مفروغًا منه أو مسلماً به، حيث تم التوصل إلى استنتاجات متعلقة من خلال باحثين في عدة تخصصات أخرى، على سبيل المثال فريق من علماء النفس والأنثروبولوجيا بقيادة «ميشيل جلفاند» من خلال بين الثقافات الواسعة، مشدود بحجة أن هذه الصفات تُشكّل من خلال التهديدات البيئة التي صنعها الإنسان عبر مراحل تاريخية (Gelfand et al., 2011)، تزيد هذه التهديدات من الحاجة إلى قواعد قوية وصارمة ومعاقبة أي سلوك منحرف للحفاظ على النظام. المجتمعات المغلقة لديها نظام حكم سلطوي يقمع المعارضة وتوفر ردعاً قوياً وتسيطر على حدوث الجرائم وتميل إلى التمسك بالدين بشكل كبير. تم الحصول على هذه التنبؤات من خلال بيانات المسوح من ٣٣ دولة. حيث نجد أن الدول التي واجهت تهديدات بيئية وتاريخية خطيرة لديها معايير قوية نسبيًا ويقل فيها السلوك المنحرف.

وبالمثل يقدم مجموعة من علماء الأحياء وعلم النفس بقيادة «كوري فينشر» و»راندي تُورتهيل» أدلة مقنعة على أن عدم القدرة على التعامل مع الأوبئة/ الأمراض المعدية مرتبط بالمواقف الجماعية

أو السلوك الجمعي ورفض الأجانب أو الانغلاق على الذات ورفض المساواة بين الجنسين وكلها تمنع من ظهور الديمقراطية (Fincher & Thornhill, 2008; Fincher, Thornhill, Murray & Schaller, 2008; Thornhill, Fincher & Aran, 2009; Thornhill, Fincher & Murray, 2010). (فينشر وآخرون)، لقد صنف هؤلاء العلماء الناس في ٩٨ على مقياس فردي وجماعي وجدوا أن التحكُّم في الثروة والتوسع الحضري والقدرة على مواجهة المرض يكون بحسب السلوك الجمعي للأفراد. مرة أخرى وبالمثل أيضاً عالم النفس البيولوجي «نايجل باربر» يؤكد أن الدين يساعد الناس على التعامل مع المواقف الخطيرة، بينما يتقلص دور الدين في الدول ذات التنمية الاقتصادية التي بها مزيد من الأمن الصحي والاقتصادي (Barber, 2011)، هذه النتائج تمثل وتؤكد الفرضيات الأساسية لنظرية التحديث التطورية.

من منظور آخر، المؤرخ «إيان موريس» وبعد العمل وفحص مجموعة واسعة من الأدلة التاريخية استنتج: (كل عصر يعبرِّ عن احتياج فكري معين)، فالمجتمعات الصناعية طوّرت أنظمة قيمية مناسبة من خلال عملية تطوُّرية تشبه إلى حد تلك الموصوفة أو المعروفة في نظرية التحديث التطورية (Morris, 2015).

وتساهم هذه المقالة في فهم أسباب التحديث التطورية، التي تجادل بأن التنمية الاقتصادية تجلب المزيد من الأمن الاقتصادي والمادي وتقلِّل انتشار الأمراض وتزيد من الانفتاح الثقافي، مما يشجع انتشار التشريعات الاجتماعية الأكثر ليبرالية وتشجِّع الديمقراطية.

وهذا يتفق مع الأطروحات الكلاسيكية «لأدورنو وآخرين» التي أشاروا فيها إلى أن الدوجمائية والتسلُّط ينتشران عندما يعتقد الناس وجود تهديدات لبقائهم، ومع أطروحة «ميلتون روتيش» الذي يرى أن التهديدات المتعلِّقة بالأمن الوجودي للأفراد تجعل الأفراد غير متسامحين ومنغلقين لمواجهة تلك التهديدات، وفي المقابل فإن ضمان الأمن الوجودي يجعل تلك الجماعات أكثر اتصالاً وتسامحاً وتماشيًا مع تلك الأطروحات فإن قيم التعبير عن الذات التي تشمل التسامح مع المثلية الجنسية هي الأكثر انتشاراً في المجتمعات المتقدمة التي تعيش في ظروف آمنة ومستقرة (Inglehart & Weltzel, 2005)، يؤثر التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر على شعور الناس مما يحدِّد ما إذا كان البقاء المادي يبدو مؤكدًا ومسلّماً به أو غير آمن. وكما سنرى تختلف القيم والمعتقدات الموجودة في تلك المجتمعات المتقدمة بشكل كبير عن تلك الموجودة في تلك المجتمعات النامية.

صعود قيم ما بعد المادية في الغرب

يعدُّ التحوُّل من الاهتمام بالقيم المادية إلى قيم ما بعد المادية من أول الأدلة والأكثر شمولاً على أن القيم الأساسية للمجتمعات المتقدمة تتغيرّ، فمنذ أكثر من ٤٥ عاماً جادلت في كتابي «الثورة الصامتة» بأن «التحول قد يحدث في الثقافة السياسية للمجتمعات الصناعية المتقدمة، ويبدو أن هذا

التحوُّل يغيرِّ من أولويات القيم الأساسية لأجيال معيّنة نتيجة تغيرُّ الظروف التي تؤثر على تكوينهم الاجتماعي الأساسي (Inglehart, 1971). وتستند نظرية التغيرُّ القيمي بين الأجيال إلى فرضيتين رئيسيتين هما: (Inglehart, 1977)

١- **فرضية الندرة:** يقدِّر كل الناس تقريبا قيم الحرية والاستقلالية، ولكن هم يعطون أولوية قصوى لاحتياجاتهم الضرورية والأكثر إلحاحاً، فيرتبط الأمان المادي والوجودي ارتباطاً وثيقاً بالبقاء في حالة عدم الأمان، ولكن في ظل ظروف آمنه يركز الناس بشكل أكبر على أهداف ما بعد المادية مثل الانتماء والاحترام والاختيار الحر.

٢- **فرضية التنشئة الاجتماعية:** تتضمن تلك الفرضية العلاقة بين الظروف المادية والأولويات الحتميّة والأساسية الموجودة بشكل أساسي منذ فترة طويلة. بمعنى أن القيمة الأساسية للفرد تعكس إلى حد كبير الظروف والخبرات التي مر بها الفرد أو تربى عليها في فترات سابقة وتتغير هذه القيمة بشكل أساسي من خلال ما يسمى «تكامل الإحلال السكاني»، حيث تشبه فرضية الندرة مبدأ تناقص المنفعة الحديّة (مبدأ اقتصادي)، إنه يعكس التميُّز بين الاحتياجات المادية للبقاء والسلامة الجسدية، والاحتياجات غير المادية مثل تلك الخاصة بالتعبير عن الذات والرضا الجمالي. خلال العقود الماضية قطعت المجتمعات الصناعية المتقدِّمة - بشكل غير مسبوق - تطوُّراً عن الفترات التاريخية السابقة، حيث نسبة كبيرة من سكانها لم ينشأوا في ظل ظروف الجوع وانعدام الأمن الاقتصادي (جيل ما بعد الحرب).

وقد أدى ذلك إلى تحوُّل أصبحت فيه الحاجة إلى الانتماء والاحترام والاختيار الحر أكثر انتشاراً، وهذا يفسِّر فرضية الندرة كون أن الفترات الطويلة من الازدهار والتقدم تشجع على انتشار قيم ما بعد المادية، في حين أن استمرار التدهور الاقتصادي له تأثير معاكس، لكن توجد ثمة علاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانتشار قيم ما بعد المادية، لأن هذه القيم تعكس الإحساس الذاتي للفرد بالأمن الذي يتشكل جزئياً من خلال مستوى دخل المجتمع وأيضاً من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية وخلوِّها من الأمراض والعنف. نصيب الفرد من الدخل القومي هو أحد أفضل المؤشرات المتاحة بسهولة لفهم الظروف التي تؤدي إلى هذا التحوُّل في القيمة، لكن العامل الحاسم من الناحية النظرية هو إحساس المرء بالأمن الوجودي.

علاوة على ذلك كما تدعي فرضية التنشئة الاجتماعية فإن الأولوية في القيم الأساسية للناس لا تتغيرّ بين عشية وضحاها.

أحد أكثر المفاهيم انتشاراً في العلوم الاجتماعية هو أن تكوين الشخصية الأساسية والناتج الحقيقي له يتبلور في الوقت الذي يصل فيه المرء إلى سن الرشد. حيث تشير أدلة كبيرة إلى أن القيم الأساسية لدى الأشخاص يتم إصلاحها وتعديلها عندما يبلغون سن الرشد وتتغير قليلاً نسبياً بعد ذلك

(Rokeach, 1968) ، وإذا كان الأمر يسير على هذا المنوال فمن المتوقع أن يجد المرء اختلافات جوهرية بين قيم الصغار والكبار في تلك المجتمعات التي شهدت مستويات عليا من الأمن، حيث يحدث التغيرُّ في القيم المتوارثة بين الأجيال عندما تكبر الأجيال الشابة في ظل ظروف مختلفة عن التي شكلت الأجيال السابقة.

وتولِّد هاتان الفرضيتان عدة تنبؤات تتعلق بتغيير القيمة:

أولاً: بينما تشير فرضية الندرة إلى أن الازدهار والتقدم يفضى إلى انتشار قيم ما بعد المادية، فإن فرضية التنشئة الاجتماعية تعني في محتواها أن تغيرُّ القيم المجتمعية سيحدث تدريجياً بشكل كبير من خلال سياسة الإحلال السكاني. ومن ثم يوجد فارق زمني كبير بين التغيرُّات الاقتصادية وآثارها السياسية، حيث جاء أول دليل تجريبي واقعي على تغيرُّ القيم بين الأجيال من المسوحات التي أجريت في عام ١٩٧٠ في ستة مجتمعات أوروبية (في أوروبا الغربية) لاختبار وفهم التحوُّل المفترض من القيم المادية إلى ما بعد المادية، ومن زوايا أخرى لفهم الأولويات القيمية في الأجيال الأكبر سناً والشباب، وإذا سلّمنا بهذا الزعم من منطلق الاختلافات في العمر فهذا يعكس تغيرُّاً في القيم بين الأجيال وليس مجرد ميل فقط للنزوع للقيم ما بعد المادية كنتيجة للتقدم في العمر.

ومن ثم نتوقع أن نجد تحوُّلاً تدريجياً من القيم المادية إلى ما بعد المادية، حيث ولادة أجيال جديدة تُستبدل بتلك الأجيال الأكبر سناً في السكان البالغين، وإذا كان هذا يحدث فثمة حدوث آثار بعيدة المدى لهذه القيم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد من التوجُّهات المهمة التي تتراوح من التركيز على المشاركة السياسية وحرية التعبير إلى الاهتمام بحماية البيئة والمساواة بين الجنسين وسيادة المؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث إن أطروحة التغيرُّ القيمي منذ بدايتها كانت مثيرة للجدل، وجادل النقاد بأن الفروق العمرية الكثيرة التي وُجدت في عام ١٩٧٠ تعكس تأثيرات دورة الحياة بدلاً من الإحلال السكاني بين الأجيال، ومن ثم يتجه الشباب بشكل طبيعي لقيم ما بعد المادية مثل المشاركة وحرية التعبير، ولكن مع التقدم في العمر سيتجهون أيضاً إلى القيم المادية مثل كبار السن، ولذلك فإن قيم المجتمع ككل لن تتغير (Boeltken & Jagodzinski, 1985) ، وعلى النقيض من ذلك فإن فرضية تغيرُّ القيم ترى أن الشباب إذا تلقوا وتنشّأوا في ظروف معيشية أكثر أماناً فإنهم ينزعون إلى تفضيل قيم ما بعد المادية مثل كبار السن. وبالتالي فإننا لا نتوقع أن نجد اختلافات في القيم بين الأجيال في المجتمعات غير المتقدمة، وإذا لم تعد الأجيال القادمة تكبر وتنشأ في ظل ظروف أكثر أماناً من كبار السن فلن نجد اختلافات في القيم بين الأجيال، مع الأخذ في الاعتبار أن درجة الأمان والشعور به لها تأثير كبير ودائم، وبالتالي فإن الأجيال التي وُلدت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحلُّ في الأجيال مكان البالغين وتشهد تحولاً تدريجياً من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية.

وجميع الأجيال أو الفئات الأكبر سناً حدث لديهم اختلافات كبيرة في أولوياتهم القيمية، لكن

هذه الاختلافات لم تتضح على المستوى المجتمعي حتى في الجيل الذي وُلد بعد الحرب. أصبحت هذه المجموعات الشبابية ذات صلة بالسياسة بعد عقدين من الحرب العالمية الثانية، وساهمت تلك الحركات في الاحتجاجات الطلابية في أواخر الستينيات وعام ١٩٧٠، حيث كان الشعار المنتشر بين هؤلاء المتظاهرين في ذلك الوقت: «لا تثق في أي شخص فوق الثلاثين».

كتابي القادم بعنوان «التغيرُّ الثقافي» يحلِّل تلك البيانات والأدلة من المسوح والاستطلاعات المُمثلة التي أُجريت في الفترة من ١٩٨١ – ٢٠١٤ في أكثر من ١٠٠ دولة جنباً إلى جنب مع البيانات الاقتصادية والديمقراطية والسياسية.[١]

حيث من الأدلة الضخمة والكبيرة على أن التحوُّل المتوقع بين الأجيال في الاهتمام من القيم المادية إلى ما بعد المادية كان يحدث (Inglehart, 2018)، ولكن يحدث في جانب واحد من التحوُّل الثقافي الأوسع من قيم تؤكد على البقاء والأمان كأهمية وأولوية قصوى إلى قيم التعبير عن الذات التي تؤكد على المساواة بين الجنسين وحماية البيئة والتسامح والثقة الشخصية والاختيار الحر، إلى جانب أن يتضمن تحوُّلاً من التركيز على العمل الجاد إلى التركيز على الخيال والتسامح كقيمتين مهمتين لتعليم الأطفال أو جيل الصغار من الأطفال. إنها تضع قضايا سياسية جديدة، على الساحة وتشجِّع على انتشار الديمقراطية.

التغيُّر الثقافي والتغيُّر المجتمعي

تغيُّر القيم من الممكن أن يغيِّر المجتمعات، وتشير الثقافة إلى مجموعة من المعايير والمهارات التي تساعد على التعايش والتأقلم مع بيئة معيّنة وتشكل في ذات الوقت استراتيجية لبقاء المجتمع، فمثل التطوُّر البيولوجي تتطوّر الثقافة من خلال عملية مشابهة للطفرات العشوائية والانتقاء الطبيعي (الانتخاب)، وبما أن الثقافة مكتسبة ويتم تعلُّمها فإنها يمكن أن تتغيّر بسرعة أكبر بكثير من التطور البيولوجي.

في العقود الأخيرة، تغيّرت طبيعة القيم السائدة في البلدان المتقدِّمة بشكل كبير، مما أدى إلى تغيير المعايير الثقافية المتعلقة بأدوار الجنسين والإجهاض والطلاق وتحديد النسل والميول الجنسية التي استمرت لقرون، أحد أكثر الأمثلة دراماتيكية هو ظهور أدوار جديدة للجنسين، عبر التاريخ كانت النساء عموماً خاضعة للرجال ويقتصر دورهن على مجموعة قليلة من الأدوار، أولاً ابنه ثم زوجة ثم كأم، ففي العقود الأخيرة تغيّر هذا بشكل جذري وبصورة متزايدة، فإن أي وظيفة متاحة للرجال تقريباً متاحة أيضاً للنساء، قبل جيلين كانت النساء يشكلن أقلية صغيرة ممن يتلقون التعليم العالي، اليوم تشكِّل النساء غالبية طلاب الجامعات في معظم البلدان الصناعية ونسبة متزايدة من أعضاء

(١) حيث تم رصد تلك الفرضية من خلال مؤشرات على تغيرُّ القيم بين الأجيال خلال فترة عصر الاحتجاجات الطلابية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات .. للحصول على معلومات تفصيلية حول مسح القيم العالمي. راجع موقع الويب الخاص بمسح القيم الأوروبي ومسح القيم العالمي على المواقع الآتية: www.worldvaluessurvey.org and www.europeanvaluesstudy.eu

هيئة التدريس بالجامعات، فقبل أقل من قرن من الزمان، لم يكن بإمكان النساء التصويت والانتخاب في معظم تلك البلدان، اليوم هم لا يصوِّتون فقط بل يشغلن السياسة العليا، فبعد قرون من وضعية التبعية أصبحت النساء وبشكل متزايد يشغلن مناصب السلطة في الحياة الأكاديمية بل والأعمال التجارية والحكومية.

في مثال آخر على التغيرُّ المجتمعي، أصبح السياسيون المثليون علنًا الوزراء ورؤساء الحكومات، فمنذ عام ٢٠٠٠ قام عدد من تلك البلدان بإضفاء الشرعية على زواج المثليين الجنسيين، ويتباين معدل التغيرُّ بشكل كبير حيث تقاوم الدول منخفضة الدخل (خاصة الإسلامية منها) التغيرُّ بشدة، حيث لا تزال المثلية الجنسية في العديد من البلدان غير قانونية حيث تفرض بعض الدول عقوبة الإعدام على السلوك المثلي.

وهكذا، فإن الدراسات المسحية الأخيرة التي أجريت في مصر قال ٩٩٪ من السكان إن «المثلية الجنسية» «لا يمكن تبريرها أبداً»، مما يفسر ويعني أنه حتى المثليون أنفسهم كانوا يدينونها، فبالنسبة لأولئك المحافظين على الثقافة والملتزمين بالمعايير التقليدية فإن هذه التغيرُّات مقلقة، لقد أدى ذلك إلى ظهور بعضٍ من أهم القضايا السياسية في البلدان المتقدمة، ويمكن تفسير ذلك في إطار الصراع الحالي بين الأصولية الإسلامية والمجتمعات الغربية[(١)].

في المجتمعات ذات الدخل المرتفع تغيرّت الجماهير واتجاهاتهم وقيمهم بسرعة، في حين أن الجمهور في معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة قد تتغير قليلاً نسبياً، ومن وجهة نظرهم فإن المعايير الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المرتفع متدنيّة وصادمة، لقد اتسعت الفجوة بين الناس الذين يحملون القيمة التقليدية في البلدان الإسلامية والعالم المتقدِّم، اليوم ينظر الأصوليين الإسلاميين إلى الثقافة الغربية على أنها شيء يجب الحذر منه، في حين - وفي نفس الإطار - يرى العديد من الناس في هذه البلدان أن الديمقراطية الغربية نموذج يحتذى بها.

الإدراك والعواطف كمصادر لتغيُّر القيم

نظرية التحديث الكلاسيكية تحتاج إلى تعديل في جانب آخر، وهو تركيزها بشكل أحادي الجانب على دور العوامل المعرفية والإدراكية في تشكيل التغيرُّ الثقافي، حيث أرجع ماكس فيبر صعود النظرة العلمانية العقلانية إلى انتشار المعرفة العلمية، حيث مع انتشار المعرفة العلمية أصبحت التفسيرات الدينية التقليدية للعالم بالية وغير صالحة ومن ثم زيادة مساحة التفسيرات العقلانية بشكل كبير على حساب المعرفة الدينية، حيث يجادل بعض منظِّري التحديث بأن التعليم يقود عملية التحديث، حيث

(١) تُشير إلى تصنيف البنك الدولي للبلدان منخفضة الدخل في عام ١٩٩٠، حيث تستخدم مستويات الدخل في هذا التاريخ المبكر نظراً لوجود دليل قوي على أن القيم الأساسية للفرد تتشكل إلى حد كبير من خلال الظروف التي عاشها الفرد خلال سنوات معيّنة أكثر من الظروف الاقتصادية الحالية.

في معظم البلدان يميل الأشخاص الأكثر تعليماً إلى امتلاك الإقناع بوجهات نظر عالمية وحديثة، ومع ارتفاع مستويات التعليم فإن وجهات النظر الدينية التقليدية ستفتح المجال حتماً علماني العقلانية، التركيز على دور العوامل المعرفية/ الإدراكية يمثل جزءا فقط من التفسير/ من القصة، فهناك أيضاً عوامل عاطفية وخبرات مثل ما إذا كان الناس يشعرون بأن البقاء على قيد الحياة آمن أو غير آمن، فهذا بدوره يشكِّل قدراً من الأهمية في تشكيل وجهات نظر الناس ورؤيتهم للعالم، المستويات العليا للتعليم مرتبطة بالفعل وبشكل كبير بالقيمة العقلانية وقيم التعبير عن الذات، فالتعليم العالي ليس مؤشراً فقط على استيعاب المرء للمعرفة، أيضاً هو مؤشر على مدى تمتع المرء بظروف آمنة نسبياً خلال سنوات التنشئة الاجتماعية، فالأطفال الذين ينشأوا داخل أسر آمنة اقتصادياً لديهم فرص أكبر للحصول على التعليم العالي، أيضاً لكل مجتمع مناخ اجتماعي متميز وخاص يعكس النظرة الجماهيرية السائدة مما يساعد على تشكيل نظرة الناس ورؤاهم.

وبالتالي، على الرغم من أن التعليم العالي يشجِّع الناس عموماً على التركيز بشكل أكبر على قيم التعبير عن الذات، فهناك فرق كبير في درجة التركيز على قيم التعبير عن الذات بين الأشخاص المتعلمين تعليماً عالياً من مختلف الدول وعامة الناس من داخل نفس الدول (Inglehart & Weltzel, 2005, pp. 219–221).

يمثل المكوِّن المعرفي للتعليم أمرًا على قدر كبير من الأهمية، إن الشعور بأن العالم آمن أو غير آمن هو جانب راسخ ومنذ القدم ومستقر نسبياً في نظر المرء، إلا أن هذه النظرة من الممكن أن تتأثر بالأحداث الاقتصادية والسياسية الجارية وتتأثر بشكل كبير بالأحداث الكارثية مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، مثل هذه الأحداث نادرة لكن مجموعة كبيرة من البلدان مرت بتلك التجربة في ٨٩ – ١٩٩٠ عندما انهارت الشيوعية في جميع أنحاء أوروبا الشرقية والوسطى.

لقد عانت شعوب الدول التي كانت تتبع الاتحاد السوفيتي من انخفاض حاد في مستويات الدخل والمعيشة وعايشوا انهيار أنظمتهم الاجتماعية والسياسية، وانهارت المعتقدات التي كانوا يعيشون عليها لعقود عديدة، رغم ذلك لم تنهر النظم التعليمية بل استمرت في النمو وظلت المستويات التعليمية عالية في تلك المجتمعات، لكن المعنى السائد للأمن الوجودي وقدرة الفرد على السيطرة على حياته أصبحت منخفضة بشكل حاد، ومن هنا إذا تم تحديد ظهور القيم الحديثة من خلال الاعتماد على المكوِّن المعرفي فقط فإن القيم العلمانية وقيم التعبير عن الذات ستستمر في الانتشار. لكن إذا اعتمد تشكيل القيم على مسألة الأمن الوجودي والشعور به فإنه من المتوقع أن يتم التراجع عن قيم ما بعد المادية أو القيم الحديثة ويزيد تركيز الأفراد على قيم البقاء والتمسك بالدين كما في المجتمعات السوفيتية السابقة، وتأكيداً لذلك وكما نرى لا يتم إرجاع التغيُّر الثقافي من خلال العوامل المعرفية بشكل كبير، ولكن يتم أيضاً تشكيل هذا التغيُّر الثقافي وفقاً لتجارب الناس المباشرة والشعور بالأمن الوجودي أو انعدامه.

التفسير البديل: الاختيار العقلاني

تجادل هذه المقالة في أنه سواء أن المرء قد نشأ ويعتبر أن البقاء على قيد الحياة أمر بديهي ومستقر أو غير آمن في إطار من الاختلافات السياقية والتاريخية، له تأثير كبير على سلوك الناس، حيث يوجد نوعان متناقضان من النظريات يتنافسان لشرح كيف يتصرف الأفراد والمجتمعات مع نظرية الاختيار العقلاني ونظرية النماذج الثقافية، تعتمد مدرسة الاختيار العقلاني التي هيمنت على الاقتصاد والعلوم السياسية حتى وقت قريب على فرضية أن السلوك البشري يعتمد على الخيارات العقلانية التي تتم وفقاً للتفضيلات الفردية للأفراد. وفقاً لنظرية كل شخص لديه القدرة لاختيار البديل ويواجه مجموعة اختيارات حيث إن عمل كل فرد يتأثر بشكل جذري بالمصلحة الخاصة للأفراد على افتراض أن الجميع يواجه نفس الخيارات، وتعطي تلك النظرية اهتمامًا أقل بالعوامل التاريخية والثقافية.

هذه المدرسة طوّرت نماذج عديدة، إلا أن هناك الكثير من الأدلة العلمية تشير إلى أن هذه النماذج لا تشرح بشكل كافٍ كيف يتصرف الناس في الواقع، وفقاً لتلك النظرية أصبح الاقتصاد السلوكي أو النفعي مسيطراً بشكل كبير ومتزايد في السنوات الأخيرة على سلوكيات الناس، حيث يتضمن ذلك تفسيرات عاطفية وثقافية.

لا شك أن الاختيارات الواعية من جانب النُخب السياسية يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة وسريعة، على سبيل المثال: عندما شرعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام ٢٠١٥ زواج المثليين جنسياً، تبع ذلك على الفور زيادة في مثل هذه الزيجات، حيث مثّل ذلك التشريع سبباً مباشرا لهذه الزيادة، لكن كان السبب الأعمق هو التحوُّل طويل المدى في مواقف الجماهير، حيث لم يكن زواج المثليين غير قانوني فحسب، بل لم يكن من الممكن تصوُّره لعدة قرون، ولكن، كما توضح البيانات من مسح القيم، فإن هذا المعيار كان يضعف تدريجياً من خلال عملية تغيُّر القيم بين الأجيال التي وُلدت على مدى عقود، بل وأصبح هناك دعم عام متزايد للزواج من نفس الجنس، وأصبح منتشراً بشكل متزايد وواضح حتى تم تغيير القوانين نفسها.

يكشف قدر كبير من الأبحاث النفسية أن الغالبية العظمى من النشاط في الدماغ البشري تحدث على مستوى اللاوعي، ونظراً لأننا لا ندرك سوى المعالجة الواعية وتعتمد على الوعي فإننا نميل إلى افتراض أنها تحدد اتخاذ القرار لدينا (مستوى الوعي يتخذ القرارات)، وبما أن البشر بارعون في تبرير أي خيارات يتخذونها، ومن ثم يمكن للأفراد دائماً أن يجدوا تفسيرات لاختياراتهم العقلانية لأيٍ من الأحداث؛ لكن البحوث التجريبية تشير إلى أن القرارات البشرية تتأثر بشدة بالتحيُّزات أو الحدس اللاواعي (Tvesky & Kahneman, 1974; Wilson, 2002; Morewedge & Kahneman, 2010; Kahneman, 2011). ، علاوة على ذلك تحدث المعالجة الواعية واللاوعية في مناطق مختلفة من الدماغ. حيث يشير مسح الدماغ إلى أنه عند اتخاذ القرار، يحدث النشاط أولاً في مناطق اللاوعي ثم

يتبعه نشاط في منطقة الوعي، وعلى ما يبدو يتم اتخاذ القرار في منطقة اللاوعي التي يتم تكوينها وتفسيرها في وحدة متماسكة في منطقة الوعي في الدماغ(Sanfey, Rilling, Aronson, Nystrom & Cohen, 2003; De Martino, Kumaran, Seymour & Dolan, 2006; Soon, Brass, Heinze & Heynes, 2008). ، وبالمثل تشير النتائج الحديثة في علم النفس وعلم الأعصاب الإدراكي إلى أن المعتقدات والدوافع الأخلاقية «المبادئ» تأتي من خلال الحدس والتي يقودها العقل البشري، والحكم الأخلاقي هو ناتج عن الحدس السريع والتلقائي الذي يؤدي بعد ذلك إلى استدلال واعٍ وبطئ بشكلٍ ما يدعم الحدس لدى الفرد. (Green & Haidt, 2002; Heidt & Bjorklund, 2008) ومن المفارقات أن امتلاك العواطف هو في النهاية أكثر عقلانية من كونه عقلانياً بحتًا، حقيقة أن العواطف هنا تمكِّن الناس من تقديم التزامات دائمة للوقوف إلى جانب الأصدقاء أو أفراد مثلهم في السرّاء والضرّاء، ففي المواقف يعتمد الإنسان على مبدأ العائد كنوع من العقلانية البحتة، أيضًا العواطف تمكِّن الناس من أن يشرعوا في علاقات ثقة طويلة الأمد وعلى المدى الطويل تتم التصرفات الطبيعية كما لو كانت أكثر عقلانية من العقلانية المطلقة نفسها (Ridley,1996).

تُمكِّن المشاعر الناس من اتخاذ خيارات سريعة في المواقف التي قد يكون فيها التحليل / الاختيار العقلاني للخبرات وارداً أو ممكناً تقريباً يتم ذلك بشكل كبير، ويبدو أن الاختيار العقلاني فقط هو الذي يحدِّد السلوك الطبيعي عن طريق التفكير الواعي في الموقف بشكل مترابط متماسك، ولكن نظراً لأن الاختيار الطبيعي على المدى الطويل له دور فعّال جداً في إنتاج معايير ثقافية تتلاءم جيداً مع بيئتها فإن النتيجة النهائية غالباً ما تشبه ما نسميه اختيارا عقلانيا (Ridley, 1996)، قد لا تعكس نماذج الاختيار العقلاني تفسيراً للتعبير الثقافي، ويوضح كيف تطوّرت معايير معيّنة فعلياً وتاريخياً، لكنها قد تفسر لنا المنطقة الكامنة وراء ملاءمة هذا التغيُّر الثقافي لبيئة ومن ثم استمراره، وتشبه هذه النماذج تفسير علماء الأحياء التطوُّرية بأن الدببة القطبية اتخذت الفراء الأبيض لكي تكون حماية لها في مواجهة الثلج، يدرك بالطبع علماء الأحياء تمامًا أن الدببة القطبية لم تقرر عن وعي تطوير الفراء الأبيض لكن تلك طريقة غير تقليدية لوصف كيف أدت تلك الطفرات العشوائية والانتقاء الطبيعي إلى هذه النتيجة. في العلوم الاجتماعية المعاصرة يضيف لنا منظور الاختيار العقلاني غالباً العمليات التطوُّرية المعقدة كما لو كانت نتجت عن المساومة العقلانية والاختيار الواعي حتى عندما تعكس العمليات التطوُّرية التي تحتوي أحداثاً معقدة ذات عواقب غير متوقعة بدلا من الاختيار الواعي.

التغيُّر الثقافي البطيء والسريع

الثقافة مجموعة من السلوكيات المكتسبة التي تشكِّل استراتيجية بقاء المجتمع، وعادة ما تتغير القواعد التي تحكم هذه الاستراتيجية ببطء شديد، وغالباً ما تستمر لقرون ولكن في ظل ظروف معيّنة يمكن أن تتغيّر بسرعة، فعلى الرغم من أن الموضات تتغير بسرعة إلا أن القيم الأساسية تميل

إلى التغيرُّ ببطء من خلال الإحلال السكاني عبر الأجيال، والتغيرُّ الثقافي في المجتمع يكون واضحاً وله أسباب ويظهر خلال فترات زمنية طويلة قد تصل إلى عقود طويلة (Inglehart, 1971–1990).

تؤكد المسوح والتجارب التي أُجريت لفهم التغيرُّ من المادية إلى ما بعد المادية على أن تغيرُّ القيم يتم بشكل تدريجي وأساسي من خلال الإحلال السكاني عبر الأجيال (Inglehart,1971–1977–1990–1997)، ولا يحدث ذلك بشكل متساوٍ في كل الدول كما يفعل الوعي بالاختيار الأمثل والعقلاني، يحدث هذا التحوُّل فقط عندما يصل المجتمع إلى عتبة (مستوى)، حيث يظهر مستوى عالٍ من الأمن المادي والاقتصادي الذي ينشأ فيه الأجيال الأصغر سناً. ويأخذون أن البقاء على قيد الحياة أمر بديهي مسلّم به.

وعلى النقيض من هذا ترى نظرية الاختيار العقلاني أن المؤسسات الرئيسية للقيم يتم تجنُّبها من خلال خيارات الصفوة الواعية التي يمكن أن تتغير من يوم إلى آخر كما أنه يميل إلى افتراض أن المؤسسات تحدد الثقافة، وفي هذه الحالة ستتغير المعايير الثقافية الأساسية بسرعة ولا تأخذ تفسيرات الاختبار العقلاني في الحسبان، حقيقة أن التغيرُّ النفعي يميل إلى الحدوث من خلال الإحلال السكاني بين الأجيال أو بسبب التأثيرات المستمرة للانقسام الديني والأحداث التاريخية التي حدثت منذ عدة قرون.

مع إعادة تشكيل العالم في العقود الأخيرة ارتفعت مستويات الأمن الوجودي وارتفع متوسط العمر المتوقع وكذلك الدخل، وازداد طلب الالتحاق بالمدارس في كل مناطق العالم (Human Development Report, 2013) وكذلك تراجعت مؤشرات الفقر والأميّة والوفيات عالميًا (Estes, 2010; Ridley, 2011; Hughes & Hillebrand, 2012) ، كذلك معدلات الحروب والجريمة والعنف آخذة في الانخفاض بمستويات غير مسبوقة (Goldstein, 2011; Pinker, 2011) ويشهد العالم الآن أطول فترة بدون حروب بين القوى الكبرى في التاريخ المعاصر، وترتب على هذا مع زيادة التقدم الاقتصادي التي أعقبت الحرب وظهور دولة الرفاه أدى إلى نشأة ظروف لدى قطاع كبير من سكان العالم، معتبرين أن البقاء على قيد الحياة أمرٌ مسلّمٌ به وبديهي، ترتب على ذلك تحوُّلات بين الأجيال واتجاههم نحو قيم ما بعد المادية كالتعبير عن النفس والذات (Inglehart, 2008).

ولكن بالإضافة إلى التحولات المرتبطة بالإحلال السكاني بين الأجيال، فإن تأثيرات التحول ممكنة أيضاً بمعنى أنه يمكن أن يصبح المواليد الجدد لديهم تسامحٌ بشكل كبير مع انتشار تلك القيم من خلال ما يتلقونه من تعليم وتأثرهم بوسائل الإعلام التي تقدم هذه المعايير بشكل أكثر ملاءمة مما كانت عليه منذ عقود، الذي يفضي في النهاية إلى تغيرُّ ما يُنظر إليه على أنه مرغوب اجتماعياً.

ففي المجتمعات الصناعية المتقدمة التي تخطى بدرجات عليا من الأمان لم يعد من المقبول اجتماعياً بين فئات الشباب الناجحين أن يكونوا متحيِّزين جنسيا أو مثليى الجنس، لكن جماهير

المجتمعات ذات الدخل المنخفض لا تزال تعارض بشدة المساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين على الرغم من انتشار الصور المتحركة والبرامج التليفزيونية في الغرب والهواتف المحمولة والإنترنت على نطاق واسع، وعلى الرغم من ذلك لم يكن هناك أي تأثير كبير على تلك المعايير في أسلوب حياتهم (Norris & Inglehart, 2009). قد يلعب الاتصال الجماهيري والتعليم دوراً مهماً في تغيير المواقف تجاه المساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين، ولكن حتى الآن كان تأثيرهم مقصوراً إلى حد كبير على المجتمعات التي تتمتع بمستويات عالية نسبيا من الأمن الوجودي، حيث إن الإحلال السكاني بين الأجيال يمكن أن يلعب دوراً في نشر تلك القيم، وبالتالي يبدو أن التغيُّر بين الأجيال يلعب الدور المهيمن في التحوُّل من القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية ويساهم في نشر تلك القيم، ويصبح هؤلاء الأفراد في الواقع أكثر تقبلا حتى القيم أكثر من ما بعد المادية بقليل مع مرور الوقت.

الافتراضات الأساسية

النظرية التي تمت مناقشتها الآن تُبرز لنا الافتراضات التالية:

١- عندما يبلغ مجتمع ما مستويات عالية من الأمان الوجودي يتولّد لدى قطاع كبير من السكان اعتبار أن البقاء على قيد الحياة أمر بديهي، ويترتب على ذلك تغيُّرات اجتماعية وثقافية يمكن التنبؤ بها، مما ينتج عنه تحول بين الأجيال من التركيز على القيم المادية إلى زيادة التركيز على قيم ما بعد المادية وقيم التعبير عن الذات.

٢- نظراً لسيادة الإحلال السكاني بين الأجيال وإحلال مجموعات المواليد الأصغر سناً مكان الأجيال الأكبر سناً والبالغين فإن ذلك يعمل على تغيُّر القيم السائدة في تلك المجتمعات على فترات زمنية طويلة، حيث إن الأجيال الأصغر لهم تأثير سياسي ضئيل وحتى بلوغهم سن الرشد، ومع ذلك فهم لا يزالون يمثلون في مرحلة أقلية صغيرة مقارنة بالبالغين / كبار السن، ويستغرق الأمر عقوداً حتى يكون لهم تأثيرات اجتماعية مهيمنة.

٣- هناك تأثيرات قصيرة المدى تساهم في تغيُّر القيم بين الأجيال مثل الانتعاش الاقتصادي أو الركود بالإضافة إلى الإحلال السكاني، ولكن على المدى الطويل غالباً ما تلغى تأثيرات الفترة بعضها البعض، إلا أن تأثيرات الإحلال السكاني تكون تراكمية.

٤- يمكن أن يصل تغيُّر القيم بين الأجيال في النهاية إلى مستوى تصبح فيه المعايير الجديدة مهيمنة اجتماعياً، في هذه المرحلة يظهر المزيد من الاستقطاب وتدعيم للتغيُّرات التي عارضوها سابقا، ويحدث تغيُّر ثقافي أسرع بكثير من ذلك الناتج عن الإحلال السكاني وحده. ويعتمد البعد الثقافي على مسار مؤداه: تتشكل قيم المجتمع من خلال تراثه التاريخي بأكمله وليس فقط من خلال مستوى الأمن الوجودي.

المـــراجـــع:

1- Adorno, T. W., Frenkel-Brunswik, E., Levinson, D. J., & Sanford, R. N. (1950). The Authoritarian Personality. New York: Harper.

2- Barber, N. (2011). A cross-national test of the uncertainty hypothesis of religious belief. Cross-Cultural Research, 45(3), 318-333.

3- Bednar, J., Bramson, A., Jones-Rooy, A., & Page, S. (2010). Emergent Cultural Signatures and Persistent Diversity. Rationality and Society, 22(4), 407-444.

4- Boeltken, F., & Jagodzinski, W. (1985). In an Environment of Insecurity: Postmaterialism in the European Community, 1970-1980. Comparative Political Studies, 17, 453-484.

5- Christie, R. E., & Jahoda, M. E. (1954). Studies in the scope and method of the Authoritarian Personality. Glencoe, IL: Free Press.

6- De Martino, B., Kumaran, D., Seymour, B., & Dolan, R. J. (2006). Frames, Biases, and Rational Decision-making in the Human Brain. Science, 313(5787), 684-687.

7- Estes, R. (2010). The World Social Situation: Development Challenges at the Outset of a New Century. Social Indicators Research, 98, 363–402.

8- Fincher, C., & Thornhill, R. (2008). Assortative Sociality, Limited Dispersal, Infectious Disease and the Genesis of the Global Pattern of Religious Diversity. Proceedings of the Royal Society, 275(1651), 2587-2594.

9- Fincher, C., Thornhill, R., Murray D., & Schaller, M. (2008). Pathogen Prevalence Predicts Human Cross-cultural Variability in Individualism/Collectivism. Proceedings of the Royal Society, 275(1640), 1279-1285.

10- Gelfand, M. et al. (2011). Differences between Tight and Loose Cultures: A33-Nation Study. Science, 332(6033), 1100-1104.

11- Goldstein, J. S. (2011). Winning the War on War: The Decline of Armed Conflict Worldwide. New York: Plume.

12- Greene, J., & Haidt, J. (2002). How (and Where) Does Moral Judgment Work? Trends in Cognitive Sciences, 6(12), 517-523.

13- Haidt, J., & Bjorklund, F. (2008). Social Intuitionists Answer Six Questions

about Morality. Moral Psychology, 2, 181-217.

14- Hughes, B. B., & Hillebrand, E. E. (2012). Exploring and Shaping International Futures. Boulder, CO: Paradigm Publishing.

15- Human Development Report. (2013). The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World. New York: United Nations Development Programme.

16- Inglehart, R. (1971). «The Silent Revolution in Europe: Intergenerational Change in Post-Industrial Societies». American Political Science Review, 65 (4), 991-1017.

17- Inglehart, R. (1977). The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics. Princeton: Princeton University Press.

18- Inglehart, R. (1990). Cultural Shift in Advanced Industrial Society. Princeton: Princeton University Press.

19- Inglehart, R. (1997). Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic and Political Change in 43 Societies. Princeton: Princeton University Press.

20- Inglehart R., & Baker, W. (2000). Modernization and Cultural Change and the Persistence of Traditional Values. American Sociological Review, 65(1), 19-51.

21- Inglehart, R., & Norris, P. (2004). Rising Tide: Gender Equality in Global Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.

22- Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence. New York: Cambridge University Press.

23- Inglehart, R. (2008). Changing Values among Western Publics, 1970-2006: Postmaterialist Values and the Shift from Survival values to Self-expression values. West European Politics, 31(1-2), 130-46.

24- Inglehart, R. (2018, forthcoming). Cultural Evolution: How People's Motivations are Changing, and How this is Changing the World. Cambridge University Press.

25- Inglehart, R., & Abramson, P. (1995). Value Change in Global Perspective. Ann Arbor: University of Michigan Press.

26- Inglehart, R., & Baker, W. (2000). Modernization and Cultural Change and the

Persistence of Traditional Values. American Sociological Review, 65 (1), 19-51.

27- Inglehart, R. & Norris, P. (2004). Rising Tide: Gender Equality in Global Perspective. New York: Cambridge University Press.

28- Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence. New York: Cambridge University Press.

29- Kahneman, D. (2011). Thinking, Fast and Slow. New York: Farrar, Strauss and Giroux.

30- Morewedge, C., & Kahneman, D. (2010). Associative Processes in Intuitive Judgment. Trends in Cognitive Sciences, 14, 435-440.

31- Morris, I. (2015). Foragers, Farmers and Fossil Fuels: How Human values Evolve. Princeton: Princeton University Press.

32- Norris, P. & Inglehart, R. (2004). Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide. New York: Cambridge University Press.

33- Norris, P., & Inglehart, R. (2009). Cosmopolitan Communications: Cultural Diversity in a Globalized World. New York: Cambridge University Press.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research
and Training Center

The Egyptian Journal
of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year ISSN: 2682 - 2725

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein

Issue No. 4
October 2021